

المحور الثالث : نشأة الدولة والنظريات المفسرة لها

لقد حاول فقهاء القانون الدستوري إعطاء تفسير نظري منطقي لنشأة الدولة. فجاءت آراؤهم متباينة مما نتج ت نظريات لتفسير أصل نشأة الدولة ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى مجموعتين الأولى هي النظريات غير العقدية والثانية هي النظريات العقدية.

نشأة الدولة :

لقد حاول فقهاء القانون الدستوري إعطاء تفسير نظري منطقي لنشأة الدولة. فجاءت آراؤهم متباينة مما نتج ت نظريات لتفسير أصل نشأة الدولة ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى مجموعتين الأولى هي النظريات غير العقدية والثانية هي النظريات العقدية

1- النظريات غير العقدية تصنف بدورها إلى مجموعة نظريات

وهي 1-1: النظريات التيقراطية: تعطي أساساً الهوتيا لنشأة الدولة أي ان هذه الأخيرة قد نشأت نتيجة لقدرة عليا فوق إرادة البشر وتنقسم إلى ثالث نظريات

1-1-1. نظرية تأليه الحاكم: تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم ذو طبيعة إلهية أي هو الله في حد ذاته أو شبه إله، وقد قامت الحضارات القديمة على أساس هذه النظرية (مصر الفرعونية، الهند، الصين

1-1-2. نظرية الحق الإلهي المباشر: القت هذه النظرية رواجاً في أوروبا مع انتشار المسيحية وإحكام الكنيسة قبضتها على الحكم حيث قدمت هذه النظرية لتبرير سيطرة الملك على الحكم وضرورة طاعته وعدم عصيانه. وترى بأن الحاكم هو إنسان إلّ أنه مختار مباشرة من هلا وهو الذي أودعه السلطة الديوية باعتبار هلا هو مصدر كل سلطة على الأرض

1-1-3. نظرية الحق الإلهي غير المباشر: لقد ظهرت هذه النظرية كمحاولة للحد من طغيان الملوك والباطرة و تقييد سلطتهم ومضمونها ان العناية الإلهية مثلما توجه الظروف وترتب الحوادث يمكنها

توجيه الشعب لاختيار هذا الحاكم .إذن فالملك أو الحاكم يختاره الشعب ولكن بتوفيق أو بتوجيه من العناية الإلهية .

لقد استخدمت النظريات التيقراطية لتبرير استبداد الحكام وتفسير عدم جواز مساءلتهم لانهم يحاسبون من الاله فقط وطبيعتهم تسمو على طبيعة البشر

-2-1. نظريات التطور وهما نظريتان :-

-1-2-1 نظرية التطور الأسرى أو العائلي: وتفسر هذه النظرية أصل نشأة الدولة بتطور الأسرة أي أن الأسرة تطورت إلى قبيلة ثم مدينة فدولة. تشبه هذه النظرية سلطة الأب داخل الأسرة بالسلطة انتقادات لكونه لم السياسية داخل الدولة، غير أنها ألقت عد يثبت علميا بأن المجتمعات القديمة قامت على أسر ثم تطورت.

-2-2 نظرية التطور التاريخي: حسب هذه النظرية فإن ظهور الدولة كان نتيجة لتمازج عدة عوامل وتطورها وتختلف أهمية هذه العوامل من دولة لآخرى وفقا لظروفها التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بتمازج هذه العوامل ظهر ترابط بين افراد الجماعة لتحقيق رغبة مشتركة وتطورت تلك الجماعة إلى أن أصبحت دولة.

-3-1 نظرية القوة والغلبة: مضمون هذه النظرية هو أن السلطة أساسها القوة، أي أن صاحب السلطة يفرض سلطته عن طريق القوة وقد استمد سلطته هذه من الغلبة أي تغلبه على البقية.

-نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز :

وفقا لهذا الفيلسوف فإن الإنسان ليس اجتماعي بطبعه وينزع إلى الشر ونسج المكائد ولهذا فإن الحياة الأولى للبشر كان يسودها الفوضى والشقاء. إلا أنهم فضلوا الانتقال إلى حياة أكثر استقرارا وسعادة فأبرموا عقدا اجتماعيا بينهم للحفاظ على حياتهم ومصالحهم والانتقال إلى مجتمع منظم يعيشون فيه تحت سيطرة سلطة بشرية توفق بين مصالحهم المتضاربة. وقد اتفقوا جميعهم بموجب هذا العقد على تولية السلطة .

فحسب هذه النظرية فإن الأفراد اتفقوا على التنازل على حقوقهم جميعها طواعية لصالح الملك مقابل ما يمنحه لهم من حماية واستقرار تنظيم، غير أنه لا يحق لهم مساءلته لكونه ليس طرفا في العقد حتى لو استبد بهم لان حياتهم في ظل ملك ولو كان ظالما أفضل من حياة الفوضى الأولى.

-نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك :

لقد كان لوك على خلاف "هوبز" من دعاة الملكية المقيدة وهو ما أثر في تصوره للعقد الاجتماعي. حيث يرى بأن الإنسان كان يعيش في حياة حرية وسالم يسودها الأمن ويحكمها القانون الطبيعي، غير أن الافراد ونظرا لنقص التنظيم في المجتمع البدائي فإنهم لجئوا للتعاقد بينهم وبين الحكام من ناحية أخرى من خلال التنازل عن الحاكم بموجب جزء من حقوقهم فقط مقابل ما يوفره الحاكم من نظام وحماية لحقوقهم التي احتفظوا بها. وعليه، فإن التزامه بهذا العقد ليس مطلق في سلطانه فهو ملزم مقابل طاعة الأفراد له بتوفير الحماية لهم وإقامة العدل فيما بينهم وإن أخل بالتزامه جاز لهم عزله ومقاومته.

-نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

قد اتفق "روسو" مع "لوك" فيما يخص حياة الافراد الأولى والتي يرى أنها كانت حرة يسودها الخير. غير أن تطور الحياة وتعقدها وتفاوت الثروات بين الأفراد أنهي هذه الحياة التي كانت يسودها العدالة الطبيعية فأضطر الأفراد للتعاقد فيما بينهم للخروج من هذه الحياة إلى مجتمع منظم يحمي حقوق الافراد ويحقق العدالة الاجتماعية. على هذا الأساس يرى روسو أن اطراف العقد الاجتماعي هم أف ارد الجماعة أنفسهم، الطرف الأول هو الافراد الطبيعيين على انفراد والطرف الثاني أفراد الجماعة متحدين أو الشخص الجماعي العام. وتطبيقا لهذا العقد فإن الافراد يتنازلون على مجموع حقوقهم لصالح الشخص العام؛ أي لصالح مجموع الافراد مقابل أن يحصلوا على حقوق جديدة تسمى الحقوق المدنية يقرها لهم الشخص العام الذي اقاموه على سبيل المساواة.

نشأة الدولة العربية الحديثة:

لا يوجد اتفاق في الدراسات العربية حول نشأة الدولة بمفهومها الحديث في الوطن العربي ولهذا تعددت الآراء، فيرى الفريق الأول: بأن الدولة العربية نشأت بفعل الاستعمار فهي لم تكن وليدة تطور داخلي للمجتمع العربي في حد ذاته لتلبية مطالب داخلية مشتركة تعبر عن الرغبة والضرورة للعيش المشترك والمستمر. فالدولة في الوطن العربي كتنظيم مؤسساتي شامل فرضت على المجتمع العربي من الأعلى بالقوة من طرف المستعمر وبعد الاستقلال حلت محل المستعمر سلطة محلية تبنت نفس النهج.

ويرى أري ثاني بأن الدول العربية خاصة في المغرب العربي نشأت نتيجة نضال قادته حركات قومية وطنية للتححر من المستعمر وبناء دول ذات أسس حديثة بديلة للأشكال القديمة التي كانت سائدة قبل الاستعمار لتكون هذه الدولة الحديثة مشروع سياسي بديل للمؤسسة الاستعمارية التي كانت سائدة. أما الاتجاه الثالث فيرى بأن الدولة العربية القائمة حاليا ما هي استمرارية تطويرية لكيانات تاريخية، وما كان دور المستعمر إلا في تحديد حدود هذه الدول لا التأثير في هويتها أو ثقافتها.